انها كانا ينحيان عن التمتع وجلة العلماء على نفي التحريم حملا للناس على ما هو
الافضل لا انها يعتقدان بطلانه مع عملها بالاية الشريفة وحملها على ان المراد
به فسخ الحج الى العمرة ضعيف لان سياق الحديث في الصحيح يقتضي خلافه وهو
ثابت به بالكتاب والسنة ايضا اما الاول فقوله تعالى وسبه على الناس حج البيت
دليل الافراد وقوله واتموا الحج والعمرة لله دليل القران وقوله فمن تمتع بالعمرة
الى الحج دليل التمتع واما الثاني فما في الصحيحين من حديث عائشة قالت خرجنا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فمنا من اهل بعمرة ومنا من اهل بحج
وعمرة ومنا من اهل بالحج واهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج وفي رواية لمسلم فمنا
من اهل بالحج مفردا ومنا من قرن ومنا من تمتع الثاني تفضيل القران ثم التمتع
ثم الافراد وفضل مالك والشافعي الافراد وفضل احمد التمتع واصله الاختلاف
في حجته صلى الله عليه وسلم وقد اكثر الناس الكلام فيها واوسعوه نفسا في ذلك
الامام الطحاوي فانه تكلم في ذلك زيادة على الف ورقة وقد بلغني ان الامام الشافعي
رحمه الله قيل له ليس في من الاختلاف اليسر من هذا وان كان الخطاب فيه قبيحا من
جهة انه مباح يعني لما كانت الثلاثة مباحة لم يكن في الاختلاف تغيير حكم لكن
لما كانت حجة واحدة ولم يتفقوا على نقلها كان ذلك فيه قبيحا منهم فاما في حقه
عليه السلام كان قارنا ما رواه علي في الصحيح وانس في الصحيحين بروايات
كثيرة وعمران بن الحصين في صحيح مسلم وعمر بن الخطاب في صحيح البخاري وابو داود
والنسائي وحفصة في الصحيحين وابو موسى الاشعري في الصحيحين وما يرجح
انه عليه السلام كان مفردا ما ثبت في الصحيح من رواية جابر وابن عمر وابن عباس
وعائشة رضي الله عنهم وما يرجح انه كان متمتعا ما ثبت عن ابن عمر وعائشة
في الصحيحين وعن ابن عباس فيما رواه الترمذي وحسنه وعن عمران بن
الحصين في الصحيحين وجمع المتناقضين بين الروايات بان سبب رواية الافراد
سماع من راى تلبيته بالحج وحده ورواية التمتع بسماع من سمعه يلبي بالعمرة
ورواية القران سماع من سمعه يلبي بهما وهذا لانه لا مانع من افراد ذكر
نسكهم في التلبية وعدم ذكر شيء اصلا وجهة اخرى في رواية القران وهو
نظير سبب الاختلاف في تلبيته عليه السلام اكانت دبر الصلاة او عند
استوائه ناقته او حين علا على البيداء فروى كل حسب ما سمع وما يرجح القران
ان من روى الافراد روى التمتع فتارة فعل هذا فمن روى التمتع وهو لفظ
القران الكريم ومعرف الصحابة اعم من القران وترجح العمرة المتمتع القران
في الاصطلاح ما في الصحيح عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
بوادي العقيق يقول اتاني الليلة ات من ربي عز وجل فقال صل في هذا الوادي

المبارك ركعتين وقل عمرة في حجة ولا بد له من امتثال امره بنائه الذي هو
وهي ولا يثنا ترجيحات كثيرة وقال النووي في شرح المهذب والصواب الذي
نعتقده انه صلى الله عليه وسلم احرم بالحج اولا مفردا ثم ادخل عليه العمرة فصار قارنا
وادخال العمرة في الحج جائز على احد القولين عندنا وعلى الاصح لا يجوز عندنا
وجاز للنبي صلى الله عليه وسلم لتلك السنة للحاجة وامره في قوله لبيك عمرة
وحجة تمتع روى انه كان مفردا اعتمر اول الاحرام ومن روى انه كان قارنا
اعتمر اخيرا ومن روى انه كان متمتعا اراد التمتع اللغوي وهو الانتفاع بان كفاه
عن النسكين فعل واحد ويؤيده انه عليه السلام لم يعتمر تلك السنة عمرة
مفردة لا قبل الحج ولا بعده وقد قدمنا ان القران افضل من افراد الحج من غير
عمرة بلا خلاف فلو كانت حجته عليه السلام مفردة لزم ان لا يكون اعتمر تلك
السنة ولم يقل احد ان الحج وحده افضل من القران انتهى ونظيره تبين صحة
ما في النهاية من ان محل الاختلاف بيننا وبين الشافعي انما هو ان افراد كل نسك
باحرام في سنة واحدة افضل او الجمع بينهما باحرام واحد وفضل وانه لم يقل احد
بتفضيل الحج وحده على القران وتبين به بطلان ما ذكره الشارح هنا رد
على صاحب النهاية وما رد عن محمد انه قال فحجة كوفية وعمرة افضل عندي من
القران فليس موافقا لمذهب الشافعي في تفضيل الافراد فانه يفضل الافراد د
سواء الى نسكين في سفرة واحدة او سفرتين ومحمد انما فضل الافراد
اذا اشتمل على سفرتين ونظير ما ذكره الشارح من لزوم موافقة محمد
للشافعي قوله وهو ان يحل بالعمرة والحج من الميقات ويقول اللهم اني اريد
الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني والقران ان يلبي بالنسكين مع النية
حقيقة او حكما من غير مكة وما كان في حكمها وانما عبر بالاهلال للاشارة
الى ان رفع الصوت بها مستحب واراد بالميقات ما ذكره واما ذكره للاشارة
الى ان القارن لا يكون الا افاقيا وهو احسن مما ذكره الشارح من انه قيد
اتفاقي فانه لو احرم بهما من دويرة اهله او بعد الخروج قبل الميقات او لم يحرم
فانه يكون قارنا وقلنا حقيقة او حكما ليدخل ما اذا احرم بالعمرة ثم احرم بالحج
قبل ان يطوف لها الاكثر او احرم بالحج ثم احرم بالعمرة قبل ان يطوف له وان
كان مسيئا في الثاني كما قدمناه لوجود الجمع بينهما في الاحرام حكما والمراد من
قوله ويقول الخ ان التلفظ ان عطف على فعل فيكون سنة وان عطف على تمام الجملة
وان رفع كان ابتداء كلام بيانا للسنة فان السنة للقارن التلفظ بهما والتقديم
العمرة في الذكر لتلفظ بهما وتقديم العمرة في الذكر مستحب لان الى والتلبية
ولم يشترط العلم بوقوع الاحرام في شرح الحج او طواف العمرة فيها كما شرط

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)